المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

# آراء في السياسة الاقتصادية

العدد (٣٢) أغسطس ٢٠١٢

## الاقتصاد المصري بين الماضي والمستقبل

في أعقاب الانتخابات الرئاسية الأولى في مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، تم تشكيل حكومة جديدة جاء في صدارة أولوياتها وضع مصر مرة أخرى على طريق التعافي الاقتصادي ووقف نزيف الخسائر الجمة التي شهدها الاقتصاد المصري خلال الفترة الانتقالية. ولتحقيق هذا الهدف كان من الضروري صياغة رؤية اقتصادية تساعد على تحقيق التطلعات المتزايدة نحو مستقبل أفضل بعد التحول السياسي، خاصة وأن السياسات الاقتصادية التي تبنتها مصر خلال سنوات ما قبل الثورة كانت من أبرز العوامل التي ساعدت على اندلاع ثورة ٢٥ يناير.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا العدد من سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية الفرص والتحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري والذي شهد نموا ملموسا خلال العقدين الماضيين ولكن بتكلفة باهظة متمثلة في تزايد الشعور بعدم المساواة والعدالة. كما يقترح عددا من الركائز الأساسية اللازمة لتحقيق مستوى مستدام من النمو الذي يعود بالنفع على جميع فئات المجتمع. وتستند هذه المقترحات إلى البحوث السابقة التي أجراها المركز المصري للدراسات الاقتصادية بهدف معالجة التشوهات التي تراكمت خلال الستة عقود الماضية مما أثر سلبا على الأداء الاقتصادي وأسلوب إدارته. وتحديدا، يهدف هذا العدد إلى مناقشة الأولويات المقترحة لأجندة الإصلاح الاقتصادي خلال المرحلة القادمة.

بداية، يجب إجراء تقييم عام لتأثير السياسات الاقتصادية التي تم تنفيذها خلال العقود الماضية على التنمية، وهو تحليل يمكن أن تستنير به الجهود الرامية لصياغة رؤية جديدة لأجندة الإصلاح الاقتصادي مستقبلا. فقد شهدت مسيرة الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٧٠ توجهات اقتصادية مختلفة. فبينما أدت بعض السياسات مثل تأميم الصناعة والتخطيط المركزي وتعبئة المساعدات الأجنبية إلى تحقيق بعض النمو، إلا أنها تركت الاقتصاد يعاني من وطأة اللوائح التنظيمية المكبلة فضلا عن تراجع الكفاءة وعدم القدرة على جذب الاستثمارات أو تحقيق معدلات نمو تستند إلى موارده الذاتية. ثم أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد ذلك إلى تخفيف القيود الحكومية واتجهت مصر مثلها مثل العديد من البلدان النامية في ذلك الوقت إلى الاقتراض بكثافة من الخارج لدعم الاستثمار والاستهلاك. غير أن تراكم الديون الأجنبية خرج عن نطاق السيطرة وبلغ مستوى حرجا مما أدى إلى الركود الاقتصادي خلال غالبية فترة الثمانينيات.

غير أن الاقتصاد المصري حالفه الحظ بعد ذلك، حيث تم شطب غالبية الدين الخارجي المصري في أعقاب حرب الخليج، كما أعيدت هيكلة نسبة كبيرة مما تبقى من الدين عن طريق صندوق النقد الدولي كجزء من اتفاق لاحتواء عجز الموازنة واستخدام السياسة النقدية للحد من التضخم. وخلال ما أُطلق عليه فترة التثبيت الاقتصادي (١٩٩١-٢٠٠١)، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمحسوب وفقا لتعادل القوة الشرائية، من ٣٢٠٠ دولار إلى ٤٢٠٠ دولار (بأسعار ٢٠٠٥)، وهو رقم غير مرتفع مقارنة ببعض البلدان غير المنتجة للنفط في المنطقة، حيث يبلغ نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في تركيا وتونس ٩١٠٠ و٦٣٠٠ دولار على التوالي، إلا أنه علامة على قدرة الاقتصاد المصري على التحسن اعتمادا على استقرار الاقتصاد الكلي.

وخلال العقد التالي، تبنت مصر عدة إصلاحات جادة قائمة على آليات السوق، حيث اتخذت خطوات نحو الخصخصة والحد من القيود التنظيمية في السوق مما أدى إلى تسارع معدل النمو ليصل إلى ٧٪.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز في مساندة جهود التنمية في مصر من خلال إعداد ونشر الدراسات التطبيقية حول سياسات الإصلاح الملائمة للاقتصاد المصري وذلك في ضوء ما تسفر عنه الخبرات الدولية. ويقوم المركز بهذه المهمة من منطلق تحقيق الصالح العام.

وتعبر سلسلة "آراء في السياسة الاقتصادية" عن وجهة نظر المركز المصري للدراسات الاقتصادية ومجلس إدارته إزاء القضايا الهامة التي تواجه الاقتصاد المصري. كما تستند هذه السلسلة إلى الأبحاث التي يقوم بها المركز حول هذه القضايا.

**الإدارة**
د. أمنية حلمي، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالإنابة
ماجدة عوض الله، نائب المدير للشئون المالية والإدارية

كتب هذا العدد د. ماجد قنديل (مستشار بصندوق النقد الدولي، والمدير التنفيذي ومدير البحوث سابقا بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية)، وقام بالترجمة والتحرير ياسر سليم وفاطمة علي (المركز المصري للدراسات الاقتصادية).

وقد يبدو هذا المعدل متواضعا مقارنة بمعدلات النمو ذات الرقمين التي حققتها الصين خلال السنوات الأخيرة، لكن يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن المصريين يدخرون نسبا ضئيلة من دخولهم، وبالتالي يستثمرون نسبا أقل كثيرا مقارنة بالآسيويين،[1] وعليه فإن الاقتصاد المصري يعتمد بشكل رئيسي على الاستثمار الأجنبي لتلبية الطلب على رأس المال.

وينبغي في هذا الصدد أن نشير إلى أن السياسات التي انتهجتها مصر خلال الأزمة المالية العالمية كان لها بعض الفضل في تخطي الركود العالمي وتجنب آثاره على المستوى الداخلي. حيث كانت أولويات السياسات هي الاستجابة في الوقت المناسب للأزمة بإقرار حزمة للتحفيز الاقتصادي (اتخذت غالبيتها صورة استثمارات متزايدة في البنية التحتية) للعمل على تعويض التراجع في الاستثمار الخاص والصادرات. وبالفعل عاود الاقتصاد خلال العامين السابقين للربيع العربي تحقيق معدلات نمو سريعة على غرار العقد السابق. فخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠، سجل النمو الاقتصادي ٥,٦٪ سنويا مدفوعا بالنمو القوي في قطاع السياحة (١٥٪)، والتشييد والبناء (١٣٪) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (نحو ١٠٪).

غير أن هذا التأثير الإيجابي لم يعُد بالنفع على جميع فئات المجتمع، ولم تؤدِ الحزم التحفيزية والتي اتخذت شكل زيادة في الاستثمارات العامة سوى إلى خلق عدد قليل نسبيا من فرص العمل رغم ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والتي بلغت نحو ٢٥٪ وزيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل (الشكل ١). فضلا عن ذلك، لم تعد الحزم المالية التحفيزية بفائدة تذكر على المشروعات الصغيرة، وظلت هذه المشروعات تواجه صعوبات جمة في الحصول على الائتمان والنمو في ظل اقتصاد يشهد معدلات نمو مرتفعة. وفي الواقع، تدهور المستوى المعيشي للكثير من المواطنين خلال الأزمة المالية العالمية.

**الشكل ١: قوة العمل والبطالة**

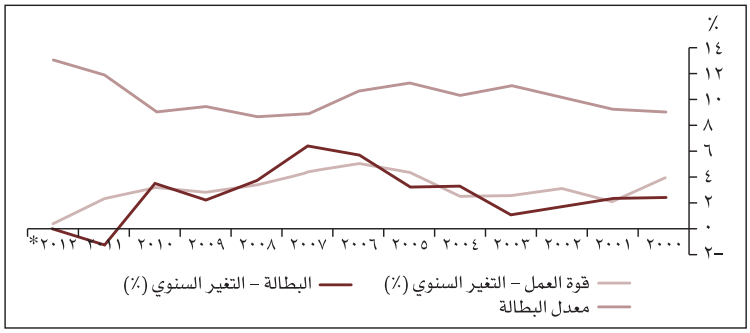


المصادر: منظمة العمل الدولية؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
* الربع الثاني من ٢٠١٢.

ولم يكد الاقتصاد المصري يتعافى من الأزمة المالية العالمية حتى اندلعت ثورة الخامس والعشرين من يناير. وألقت الأحداث المواكبة للثورة وتزايد عدم اليقين خلال الفترة الانتقالية بظلالها على الأداء الاقتصادي. فخلال الربع الأول من ٢٠١١ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٢٪ مقارنة بذات الفترة في ٢٠١٠.[2] كما تأثر قطاع السياحة على وجه الخصوص بشكل كبير من جراء الأحداث، وهو قطاع مهم للغاية للاقتصاد المصري نظرا لأنه أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي ومشغل رئيسي للعمالة الماهرة وشبه الماهرة على حد السواء. ورغم صمود القطاع في مواجهة الركود العالمي، إلا أنه لم يصمد بطبيعة الحال أمام الثورة وتداعياتها، حيث انخفض دخل القطاع بنسبة ١٦٪ في عام ٢٠١١ ولم يبد أي علامات على التعافي الكامل حتى الآن.

ويتسم الاقتصاد المصري منذ اندلاع الثورة بمعدلات نمو أقل كثيرا من المتوسط الذي سجله خلال العقد الماضي، وأقل كثيرا من ٧٪ وهو المعدل اللازم لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل أو حتى معدلات النمو الأسرع اللازمة للحد من معدلات البطالة الحالية والمستمرة في التفاقم بعد الثورة.

ورغم استقلال البنك المركزي المصري على الأقل اسميا عن الحكومة لعقد من الزمان، إلا أنه لم يكن مفاجئا إقراره لمجموعة متوازية من الحوافز خلال الأزمة المالية العالمية، وخفض أسعار الفائدة لزيادة الاستثمار الخاص بغية دعم الإنفاق العام على البنية التحتية. ولكن تزايد الاقتراض الحكومي من السوق المحلية بعد الثورة أدى إلى الحد من استقلال السياسة النقدية.

ففي أعقاب الثورة، تدهور ميزان المدفوعات الدولية بشكل كبير بفعل التراجع الحاد في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات السياحة فضلا عن هروب رؤوس الأموال للخارج. ولم يكن مفاجئا هبوط مؤشر EGX30 إلى النصف تقريبا في عام ٢٠١١، وهو مؤشر يمثل أكبر ٣٠ شركة وأكثرها سيولة في مصر، قبل أن يتعافى بشكل جزئي. كما تراجعت المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية ولم يصمد منها سوى تحويلات المصريين العاملين في الخارج. وهذا التآكل المستمر في الاحتياطيات الدولية دفع البنك المركزي إلى التدخل بقوة للحد من مخاطر تراجع سعر الصرف بصورة أكبر، وإن كان ذلك بتكلفة باهظة أدت إلى خسارة نحو ٢٠ مليار دولار تقريبا من الاحتياطيات الدولية.

[1] مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي. في عام ٢٠١٠، بلغت نسبة إجمالي المدخرات في مصر ١٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢٩,١٪ في بلدان شرق آسيا والباسيفيكي. وفي عام ٢٠١١، نظرا لاستمرار تدهور المدخرات العامة بفعل انخفاض الإيرادات المالية العامة وارتفاع الإنفاق الجاري من جانب الحكومة تراجعت نسبة إجمالي المدخرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٦,٩٪ فقط في مصر مقابل ٢٨,١٪ في بلدان شرق آسيا والباسيفيكي.

[2] للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر "الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير: التحديات والآفاق المستقبلية"، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، العدد ٢٧، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

## ما أوجه القصور التي شابت استراتيجية التنمية السابقة؟

لأجل صياغة أفضل لأجندة الإصلاح المستقبلية ينبغي أن نتناول بالتقييم السنوات السابقة على اندلاع الثورة لنحاول معرفة الأسباب وراء عدم استفادة كثير من المواطنين من ثمار النمو. وربما من الأفضل أن نتساءل ماذا كان يتعين فعله لجعل النمو المرتفع يتسم بالشمول وما هي الفئات التي حُرمت من جني ثماره خلال عقدين من النمو والإصلاح قبل الثورة.

لنبدأ بمناخ الأعمال. بينما كان القطاع الخاص في مصر يتمتع بقدر كبير من الازدهار عام ٢٠١٠ في ظل تعافي الاقتصاد العالمي، كان مازال يعاني إرثا من الأعباء المؤسسية التي أدت إلى تشويه الأسواق الخاصة. وثمة قائمة طويلة من المعوقات التي تواجه الشركات الخاصة ومنها البيروقراطية الحكومية المعوقة، وندرة العمالة الماهرة، واستشراء الفساد، وجمود سوق العمل، وانتشار الشعور بعدم اليقين، وارتفاع تكلفة إنفاذ العقود. ومن هنا جاء ترتيب مصر متأخرا (١١٠) في مؤشر سهولة ممارسة نشاط الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وذلك قبل أثيوبيا والسلفادور وكينيا وجمهورية الدومينيكان مباشرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحصول على تصريح بناء يستغرق ٢١٨ يوما في المتوسط (مقابل ٤٦ يوما في الإمارات، والتي تأتي في صدارة الدول على المستوى الإقليمي). كما يستغرق الأمر ٧ إجراءات و٧٢ يوما لتسجيل الملكية (مقارنة بإجراء واحد ويومين في الإمارات). ويتطلب الحصول على وصلة كهرباء ٧ إجراءات و٥٤ يوما بتكلفة تعادل أربع أضعاف ونصف الدخل السنوي للمواطن المصري المتوسط. لذا يجب أن تحدد أجندة الإصلاح الاقتصادي الأولويات اللازمة لمعالجة هذه المعوقات الهيكلية سريعا لزيادة النشاط الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وبدلا من أن تركز الأولويات الضريبية على الإصلاحات الهيكلية والسياسات اللازمة لدعم النشاط الخاص، جاءت هذه الأولويات لتشكل تحديا آخر أمام نمو القطاع الخاص أو حتى البقاء في ظل بيئة معقدة تفاقمت فيها المشكلات بعد الثورة. فضلا عن ذلك، وكما ستأتي مناقشته لاحقا، فإن تزايد اعتماد الحكومة على الاقتراض المحلي لتمويل العجز المالي يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وخاصة من يفتقرون إلى الوساطات الشخصية أو إلى تاريخ ائتماني عالي الجودة.

وفي ظل عدم وجود قطاع خاص فعال يوفر وظائف جديدة وفرص لزيادة الدخل، من الصعب أن يعود النمو بالنفع على كافة فئات المجتمع. فبرغم ارتفاع النمو الاقتصادي خلال العقدين الماضيين، مما أدى إلى زيادة القدرة التنافسية للقاعدة الصناعية المصرية على المستوى العالمي في مجالات مهمة وإلى رفع متوسط الدخول إلى مستوى ما يطلق عليه البنك الدولي الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، إلا أن عدم العدالة الاقتصادية أفضى إلى اندلاع الثورة. وليس من السهل تحديد أسباب تزايد السخط الشعبي من واقع الإحصاءات الموجزة: فغالبية قياسات مستوى معيشة الشريحة الدنيا من الدخل—وفيات المواليد، والعمر المتوقع، ونسبة السكان الذين لديهم نفاذ لمياه نظيفة وصرف صحي متطور—تُظهر تحسنا كبيرا منذ بداية التسعينيات. وبينما انخفضت بشكل طفيف نسبة الدخل الموجهة للشريحة العشيرية (١٠٪) الدنيا من المواطنين مقارنة بالفترة السابقة، يشير مؤشر جيني—وهو المقياس المفضل لدى الاقتصاديين لقياس عدم العدالة في الدخل—إلى تراجع طفيف في عدم العدالة.

ولكن عدم العدالة شيء والشعور بعدم العدالة شيء آخر، حيث قد يرتبط عدم الرضا جزئيا بالفوارق الصارخة بين الأسر الحضرية والريفية. فعدم استثمار الدولة في الزراعة أو البنية التحتية الريفية ساعد على تسارع حركة الهجرة الداخلية إلى العشوائيات المزدحمة بالفعل، وعليه يأتي هؤلاء المهاجرين في مؤخرة طابور الباحثين عن فرص عمل في القطاع الرسمي.

ويتسم مؤشر جيني (٠,٣٢) لمصر بأنه منخفض وفقا لأي معايير معقولة، فهو أدنى حتى من نظيره في الولايات المتحدة وبريطانيا ونيوزلندا. ولكن يجب أن نتذكر أن هذا الرقم يعكس عدم العدالة في الدخل وليس عدم العدالة في الثروة والتي تضخمت بطرق ظاهرة كثيرة منها التفاوت الصارخ في نوعية السكن. وهناك أيضا أدلة على ارتفاع أسعار الغذاء والوقود على المستوى العالمي خلال العقد الماضي، وهي تغيرات لم تستوعبها إعانات الدعم بصورة مناسبة، مما أدى إلى تزايد عدد المواطنين الذين يعانون من شظف العيش.

والأمر الذي يدعو للدهشة هو أن الإصلاحات التي صممت للإسراع من عجلة النمو هي ذاتها التي أضرت بالطبقة الوسطى. فلم يعد لدى الشباب وخريجي الجامعات يقين من حصولهم على وظائف حكومية مضمونة في ظل تزايد الاعتماد على القطاع الخاص والمزيد من الانضباط في الموازنة، فضلا عن شعورهم بالتهميش نتيجة احتياجهم لوساطات شخصية أو مهارات فنية لم يحصلوا عليها بصورة كافية في الجامعات كي يتمكنوا من الحصول على الوظائف المخصصة لذوي الياقات البيضاء في المشروعات الخاصة. وفي ذات الوقت، مازال من الصعب تأسيس أنشطة الأعمال في مصر في ظل عدم توافر التمويل (تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من صعوبة الحصول على ائتمان) أو بدون الوساطات الشخصية التي تعين في التغلب على تعقيدات الروتين الحكومي وفساد بعض الأجهزة التنظيمية.

وأيا كانت الأسباب التي أدت إلى الغضب بسبب عدم العدالة الاقتصادية، فإن التدهور الاقتصادي منذ اندلاع الثورة قد أدى إلى تفاقم الأوضاع. فالبطالة التي كانت أقل من ٩٪ في عام ٢٠٠٨ تجاوزت الآن ١٢٪. لذا، يجب على أجندة الإصلاح الاقتصادي تحديد الأولويات

في الفترة القادمة لمعالجة المشاكل المزمنة التي كانت تحول دون تحقيق نمو شامل قبل الثورة، والمشاكل المتزايدة الناجمة عن سوء الإدارة الاقتصادية بعد الثورة والتي حالت دون تحقيق التعافي الاقتصادي.

## التحديات المستقبلية

برغم تعدد المشكلات الهيكلية وانتشار حالة عدم اليقين إلا أن الإدارة الاقتصادية السليمة والمقترنة بإرادة سياسية قوية من شأنهما معا وضع استراتيجية فعالة للإصلاح. ويعد التحدي الرئيسي في الأجل القصير هو الحد من عدم اليقين بشأن الاستقرار الاقتصادي والسياسي. فأفضل الرؤى الاقتصادية وأكثر استراتيجيات الإصلاح تطورا لن تؤتي ثمارها في ظل مناخ يتزايد فيه عدم اليقين بشأن الأساسيات الاقتصادية. ويتعين ألا ننسى أنه خلال الأيام الأولى من الاحتجاجات في يناير ٢٠١١ قامت عدة مؤسسات لتصنيف الائتمان بخفض التصنيف الائتماني لديون مصر السيادية، وهو ما يرفع تكلفة الاقتراض ويشير إلى صعوبات جمة مستقبلا من حيث سداد الدين في حالة مزيد من التدهور في الوضع المالي للحكومة. كما أن تزايد الاحتجاجات وعدم الاستقرار السياسي أديا إلى تحييد أثر الخطوات التي تم اتخاذها لوضع الاقتصاد على طريق التعافي الاقتصادي.

وبالتوازي مع الجهود المبذولة لاستعادة الاستقرار السياسي وتحسين الوضع الأمني، يتعين وضع أجندة للإصلاح الاقتصادي تشتمل على رؤية اقتصادية واضحة فضلا عن إصلاحات وسياسات محددة يتعين تحقيقها في الأجلين القريب والمتوسط. ومن شأن تفاصيل استراتيجية الإصلاح تمكين الدولة من التواصل مع المجتمع الدولي لتأمين الدعم المالي اللازم وتدعيم ثقة المستثمرين بشأن اتجاه السياسات الاقتصادية وآفاق الاقتصاد المصري. وثمة ركائز عدة ينبغي تحديدها بوضوح في الاستراتيجية الاقتصادية للدولة، ثم تحديد إجراءات معينة لتنفيذ الإصلاحات.

### إصلاح الموازنة

يعد إصلاح المالية العامة بمثابة المحور الرئيسي لاستراتيجية الإصلاح الاقتصادي في مصر. غير أن تنفيذ الإصلاحات اللازمة يواجه عقبة ارتفاع سقف التوقعات بعد الثورة. فالمناخ الثوري الذي تعيشه مصر ويُتوقع فيه من الحكومة معالجة الشكاوى التي لا حصر لها بشأن قصور التعليم والإسكان والوظائف وارتفاع تكلفة الغذاء والوقود يعد توقيتا سيئا للغاية لمواجهة ضرورة خفض إجمالي الإنفاق وزيادة الإيرادات. ومن ثم لم يكن مفاجئا أن يكون رد فعل الحكومات المؤقتة هو تجاهل هذه الضرورة، وعليه تم زيادة الأجور والمعاشات الحكومية بنسبة ١٥٪ اعتبارا من إبريل ٢٠١١، وتثبيت كافة العاملين بالحكومة الذين تم تعيينهم لفترة تزيد عن ٣ سنوات. وفي ذات السياق، تم إرجاء خطط إلغاء الدعم تدريجيا على الغذاء والوقود (تأتي مناقشة ذلك لاحقا) خلال الفترة الانتقالية.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية قد استهدفت قبل الثورة خفض عجز المالية العامة تدريجيا من ٨,١٪ خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٣,٥٪ بحلول عام ٢٠١٥، ومن ثم خفض الدين العام من ٧٧٪ في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. غير أنه في أعقاب تدهور الأوضاع المالية العامة بعد الثورة، لم يعد واضحا مدى إمكانية تحقيق هذا الهدف من عدمه.

وجدير بالذكر أن الدين الحكومي لا يشكل تهديدا مباشرا نظرا لأن جزءا صغيرا منه فقط بالعملة الأجنبية. غير أن خفض العجز سوف يكون بكل تأكيد ضمن شروط الحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي والمقرضين الآخرين بالعملة الأجنبية التي نحن في أمس الحاجة إليها. وعلى أي حال، فإن الارتفاع الكبير في العجز مؤخرا سوف يعمل على تقويض التعافي الاقتصادي المتوقع نظرا لأنه يؤدي إلى الحد من الموارد التي كان يمكن توجيهها لدعم النشاط الخاص وإلى زيادة تكلفة الائتمان.

لذا ثمة حاجة ملحة لضبط أوضاع المالية العامة وجعلها في مقدمة أولويات أجندة الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة القادمة، خاصة أن متطلبات التمويل العام تستوعب حاليا كثيرا من المدخرات المحلية الضئيلة نسبيا—حيث تعادل المدخرات الخاصة نحو ٢٠٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي،[٣] وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبلدان النظيرة في آسيا—مما يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، هذا بالإضافة إلى تراجع نسبة القروض للودائع في النظام المصرفي، وزيادة الائتمان للإقراض السيادي بدلا من تمويل النشاط الخاص وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كذلك تعكس تركيبة الإنفاق الحكومي تأثير المجموعات المنتفعة بدلا من الأولويات الاجتماعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدعم الموجه للوقود والغذاء يستوعب ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ٢): ويمكن توفير جزء كبير من الأموال المخصصة للدعم وتوجيهها للإنفاق على برامج مثل تطوير البنية التحتية وتقديم دعم أفضل للفقراء وتوفير حوافز مشجعة على خلق فرص عمل.[٤]

[٣] وزارة التخطيط، تقرير المتابعة، ٢٠١٢/٢٠١١. تكشف البيانات عبر الزمن أن المدخرات الخاصة تتجاوز الاستثمار الخاص ويسجل الجزء المتبقي كفائض في فجوة الموارد الخاصة (المدخرات الخاصة مطروحا منها الاستثمار الخاص). وفي المتوسط، بجمع الفائض مع الاستثمار الخاص، تمثل المدخرات الخاصة نحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة أعلى مقارنة بالدخل الشخصي. غير أن المدخرات العامة (الإيرادات المالية العامة مطروحا منها الإنفاق الجاري) كانت سالبة مؤخرا، مما يؤدي إلى تآكل المدخرات المحلية بشكل أكبر عند الجمع بين المدخرات الخاصة والعامة.

[٤] للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر "بدائل لتطوير نظام الدعم في مصر"، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، العدد رقم ٢٥، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

وفي سياق تصحيح الأوضاع المالية العامة، ينبغي أن نتناول تدهور أداء المنشآت العامة. فقد بُذلت جهود كثيرة خلال العقود الماضية لتحسين أداء القطاع العام، وخاصة من خلال خصخصة المشروعات المملوكة للدولة. غير أن مسيرة الخصخصة شهدت تباطؤا شديدا بعد أن بلغت ذروتها في ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وينبغي الإشارة إلى أن المشروعات المملوكة للدولة في مصر تفتقر عادة إلى الكفاءة، ومن هنا تأتي الحاجة إلى تطبيق مزيد من الخصخصة شريطة ضمان الشفافية وإنفاذ القانون، مع تنفيذ أجندة قوية لزيادة فرص العمل في القطاع الخاص.

**الشكل ٢: إعانات دعم الغذاء والوقود**

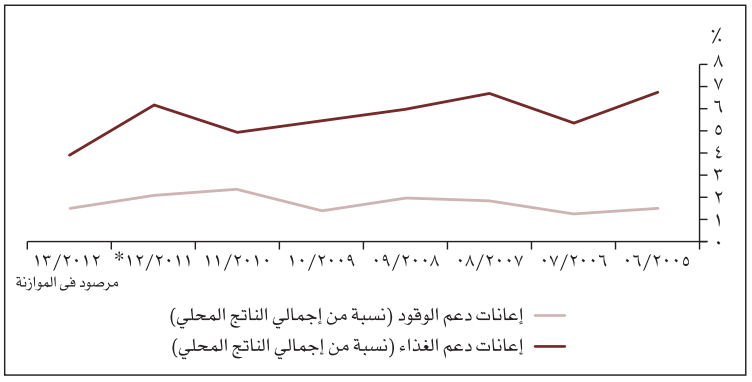


المصدر: وزارة المالية.
* مبدئية.

وفيما يتعلق بالجانب الآخر من الموازنة، نجد أن الإيرادات الضريبية تراجعت بشكل حاد خلال العام السابق من جراء تباطؤ النشاط الاقتصادي بعد الثورة. ومع اتجاه الاقتصاد إلى التعافي، سيكون هناك مجال لتعبئة إيرادات إضافية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي.[٥] وربما من أهم أولويات زيادة إيرادات المالية العامة مراجعة عقود الصادرات، وخاصة عقود تصدير الغاز، الأمر الذي قد يدر مليارات إضافية من الدولارات.

وفضلا عن ذلك، تحتاج مصر إلى إصلاحات ضريبية تحد من التشوهات التي تعوق مساهمة القطاع الخاص في النمو بدون خفض الإيرادات أو إضفاء مزيد من التحيز في توزيع الدخل لصالح الأثرياء. ومن بين الإجراءات التي يمكن اتخاذها تبني ضريبة عقارية تتسم بعدالة أكثر لزيادة الإيرادات في الموازنة والعمل على زيادة العوائد الاقتصادية من رأس المال غير المستغل في الملكية العقارية والتي سعى كثير من المصريين إلى تملكها كمخزن للثروة.

## استقرار الأسعار وسياسة سعر الصرف

لا بد من اتباع سياسة نقدية تتسم بقدر أكبر من الاستقلال خلال الفترة القادمة، حيث اتسمت تلك السياسة في الماضي بالطابع التيسيري إزاء تزايد الإنفاق الحكومي وبالتدخل القوي في إدارة سعر الصرف. فالاقتصادات الصغيرة المفتوحة نسبيا يجب أن تقوم بالتوفيق بين الأهداف المتداخلة والمتعارضة في إدارة السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف، وهو ما ينطبق على مصر بكل تأكيد.[٦] فمصر بحاجة لسعر صرف يجعلها دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويعمل على تدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية من السلع والخدمات في التجارة العالمية. لكن مصر أيضا دولة مستوردة بشكل كبير للغذاء والمحروقات السائلة، وعليه يتأثر التضخم المحلي والإنفاق الحكومي تأثرا شديدا بالتغيرات في سعر الصرف.[٧]

وما تقدم يفسر سبب استخدام البنك المركزي المصري احتياطي النقد الأجنبي للدفاع عن الجنيه المصري منذ قيام الثورة، حيث أدى التدخل في سوق العملة إلى الحد بصورة كبيرة من انخفاض سعر الصرف تحت ضغوط تراجع الاستثمارات الأجنبية والدخل بالنقد الأجنبي من السياحة وإيرادات قناة السويس. كما يفسر كذلك سبب اتباع البنك المركزي أسلوب أكثر حذرا في إدارة السياسة النقدية في مواجهة عدم القدرة على احتواء تضخم أسعار الغذاء والوقود.

وفي مارس ٢٠١٢، وبينما كان الاقتصاد يعاني من الركود أو يحقق معدلات نمو ضئيلة على أفضل تقدير، قام البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي المصرفي غير المعوَّضة بغية تخفيف القيود على السيولة المحلية في مواجهة الارتفاع المستمر في معدلات الاقتراض الحكومي. ولكن حتى كتابة هذا العدد كان البنك المركزي مترددا في خفض سعر الفائدة الأساسي. بل وعلى النقيض رفع سعر الفائدة في نوفمبر ٢٠١١، مما يعكس موقفه المحايد الذي استمر منذ سبتمبر ٢٠٠٩ بهدف الحد من تراجع سعر الصرف خوفا من تشجيع هروب رؤوس الأموال أو خلق توقعات بارتفاع التضخم.

ولم يكن أمام الحكومة التي أعيد تشكيلها في أعقاب الانتخابات الرئاسية سوى الاستمرار في الموازنة بين الأهداف المتضاربة للسياسة

[٥] للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر "نحو زيادة الإيرادات العامة وتعزيز النشاط الاقتصادي في مصر"، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، العدد رقم ٣١، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

[٦] للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر "السياسة النقدية في مصر: تحديات الحاضر وأولويات المستقبل"، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، العدد رقم ٢٨، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

[٧] للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر "الخفض التنافسي لسعر الصرف والقدرة التنافسية لمصر"، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، العدد رقم ٢٦، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

النقدية باستخدام احتياطي النقد الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى تآكل الاحتياطي الأجنبي حتى أصبح الآن يغطي بالكاد ثلاثة أشهر من الواردات. ومن ثم ليس أمام البنك المركزي مجالا واسعا للمناورة ولذا يتعين تركيز الأولويات في المرحلة القادمة على إدارة سعر الصرف بشكل أكثر مرونة مع استئناف المفاوضات لتأمين خطوط ائتمان من صندوق النقد الدولي والمقرضين الدوليين الآخرين بغية تحقيق الاستقرار لسعر الصرف واحتواء التضخم حتى تستعيد مصر ثقة المستثمرين (الأجانب والمحليين) ويتعافى الاقتصاد من عثرته الحالية.

## تحرير السوق

يجب أن تركز الأولويات في الفترة القادمة على مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي لزيادة إمكانات التجارة والاستثمار الأجنبي. فرغم أن مصر قطعت خطوات جادة في هذا الطريق، لا يزال هناك مجال لتعميق هذا الاندماج. فمنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، تعمل مصر على الاندماج السريع في الاقتصاد العالمي، وخفض الحواجز أمام التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وبينما أثمرت هذه الاستراتيجية عن نتائج إيجابية من حيث النمو (الشكل ٣)، أدى عدم وجود إطار تنظيمي قوي ومؤسسات سوق سليمة إلى زيادة الفساد. وجاء ترتيب مصر ١١٢ من بين ١٨٣ دولة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية في عام ٢٠١١، ثم تراجع إلى المركز ١١٨من ١٧٦ بلدا في ٢٠١٢.[٨]

**الشكل ٣: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي**

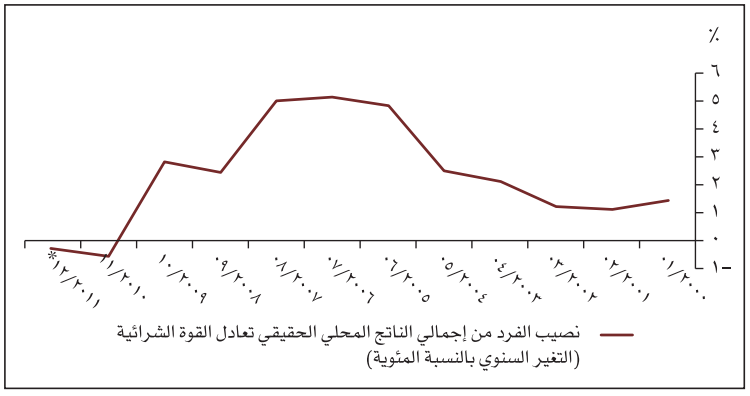


المصدر: وزارة المالية.
* يوليو – مارس ٢٠١١/ ٢٠١٢.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن عدم المساواة في حماية الحقوق الاقتصادية يؤدي إلى تراجع الحراك الاجتماعي والاقتصادي لأنه يجعل المنافسة أكثر صعوبة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. لذلك، ليس من قبيل المصادفة تدني ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة نشاط الأعمال الصادر عن البنك الدولي (انظر ما تقدم).

وبالتالي فإن إصلاحات السوق ضرورية لعلاج مشكلات الاقتصاد المصري، وذلك عن طريق زيادة معدلات النمو مع فتح الباب أمام المشروعات الجديدة وخلق فرص العمل لاستيعاب الزيادة السريعة في القوة العاملة، وهو ما يتطلب تدعيم ركائز الاستقرار السياسي وتركيز الجدل على الأولويات الاقتصادية الملحة والمضي قدما في تنفيذ أجندة الإصلاح الهيكلي لدعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجني ثمار الاندماج في الاقتصاد العالمي.

## الحد من الفقر وعدم العدالة الاقتصادية

يمثل نظام إعانات دعم الوقود والغذاء الدعامة الأساسية لجهود مصر في مكافحة الفقر. ولكن إحدى مشكلات هذا النظام هو أنه يتسبب في تشويه سلوك القطاع العائلي، ويؤدي في الواقع إلى زيادة طفيفة في المستوى المعيشي للفقراء. فعلى سبيل المثال، فإن رخص أسعار الغاز قد يدفع المستهلكين إلى استخدامه بإسراف بينما كان من الأفضل استخدام غاز أقل وإنفاق ما يتم توفيره على الملابس مثلا. غير أن أسوأ جانب للدعم في صورته الحالية هو توزيعه بأسلوب يفتقر إلى الاستهداف بحيث يذهب غالبية الدعم إلى الأسر والأنشطة غير المستحقة.

ويذهب ثلثا تكلفة الدعم للوقود—الغاز الطبيعي والغاز النفطي المُسال (البوتجاز) والمنتجات البترولية الأخرى، ومن بينها البنزين والديزل. غير أنه وفقا لمسوح إنفاق الأسرة يتم توجيه أقل من ٥٪ من دعم الوقود للشريحة الخُمسية الأدنى من توزيع الدخل.[٩] وفي المناطق الحضرية يذهب جزء كبير من مزايا الدعم للشريحة الخُمسية العليا. والأمر الذي يدعو إلى الدهشة هو أن منشآت الأعمال تحصل على وقود الديزل بأسعار مدعومة رغم أنها تبيع بالأسعار العالمية.

ويسري ما تقدم تقريبا على دعم الغذاء، حيث يشتري المصريون الخبز البلدي المدعوم الذي يمثل مكونا رئيسيا لغذاء المصريين. ويتم دعم بعض المواد الغذائية الأخرى من خلال بطاقات التموين. غير أن ثلثي الأسر لديها بطاقات تموين وتذهب غالبية مزايا الدعم للطبقة

[٨] تقرير تكلفة أداء الأعمال، منظمة الشفافية الدولية.
[٩] لمزيد من التفاصيل، انظر دراسة أبو العينين، والليثي، وخير الدين (إبريل ٢٠٠٩)، "تأثير خفض الدعم للمنتجات البترولية في مصر"، سلسلة أوراق العمل، ورقة عمل رقم ١٤٥، المركز المصري للدراسات الاقتصادية. ويتناول العدد رقم ٢٥ من سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية الصادرة عن المركز مقترحات لإصلاح الدعم.

الوسطى. لذلك ثمة حاجة ملحة لإصلاح نظام الدعم الحالي والذي يشكل عبئا شديدا على الموارد الحكومية المحدودة بالفعل وينحاز لصالح من لا يستحقون الدعم على حساب ما يمكن توفيره من موارد للمجموعات الأشد فقرا. وبالنسبة للرأي القائل بالإلغاء المفاجئ للدعم وتوجيه منح نقدية للفقراء عوضا عنه فلن يكون عمليا من الناحية السياسية. كما أنه لن يكون سياسة جيدة إذ يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد ككل. والأفضل هو إحلاله تدريجيا مع التركيز أولا على دعم الوقود الذي يثقل كاهل الدولة، كما أنه أقل أهمية للمستهلكين في الشريحة الدنيا من توزيع الدخل. ولكن لامتصاص الغضب الشعبي (تعد نيجيريا مثالا في هذا الشأن) ينبغي ربط التحول التدريجي بتطبيق التحويلات النقدية و/أو الدعم العيني الأكثر استهدافا للمجموعات الأشد فقرا بغية الحد من تأثير ذلك على مستويات معيشة الفقراء. وفي هذا الخصوص، يجب أن ندرك أن هذا التغيير يتطلب إرادة سياسية قوية لتنفيذه حتى وإن تم التخطيط له بحرص، نظرا لأنه سيعود بتأثير سلبي على الأعمال الكبيرة والمستهلكين متوسطي الدخل، كما ينبغي استثناء خدمات معينة (مثل النقل العام) من التعديلات السعرية لاحتواء التوقعات التضخمية.

## خلق فرص العمل

وبينما يجب أن تكون التحويلات النقدية أو الإعانات العينية جزءا من خطة واقعية للحد من الفقر، ينبغي ألا ننظر إليها كبديل عن خلق فرص العمل. ففي الحقيقة، كان أسوأ ما حدث خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا نموا مدفوعا بالإصلاح الاقتصادي في مصر هو الإخفاق في خلق فرص عمل بصورة أسرع من وتيرة نمو القوة العاملة.[١٠] لذا يجب أن يأتي في مقدمة الأولويات إعادة الزخم لنشاط السياحة في مصر وهي صناعة تتسم بقدر أكبر من كثافة الاستخدام للعمالة مقارنة بغالبية الصناعات الحديثة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوسيلة الرئيسية لخلق فرص العمل في الأجل الطويل تتمثل في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن أن تستخدم العمالة غير الماهرة منخفضة الأجر بشكل منتج وفي مساعدة رواد الأعمال الذين ينتمون للطبقة الوسطى بصفة عامة والشباب بالأخص.

ولتحقيق هذا الهدف ثمة حاجة ماسة في مصر إلى تنفيذ إصلاحات السوق سالفة الذكر والتي تعمل على الحد من الفساد والروتين الحكومي. كما ينبغي تيسير حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان.

وبينما قد يمثل دعم الائتمان خطورة جمة—حيث يصعب احتواء التكلفة (سواء المباشرة أو غير المباشرة من خلال ضمانات الائتمان) التي تتحملها الحكومة كما أن المجموعة المستهدفة تميل إلى التزايد بصورة أو أخرى—فإن النفاذ لتيسيرات ائتمانية تفضيلية قد يكون أمرا مطلوبا للحد من تحيز سوق رأس المال لصالح المشروعات الكبيرة.

وفي ضوء ما سبق، يجب أن تتضمن استراتيجية الإصلاح الاقتصادي إجراءات محددة تعمل على تسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان. وربما يكون ذلك في صورة قروض ميسرة صغيرة من الحكومة أو حوافز مختلفة تعمل على خفض المخاطر التي تتحملها البنوك الخاصة التي تقدم هذه القروض. كما ينبغي أن يأتي أي برنامج للقروض في إطار دعم مؤسسي أوسع نطاقا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هدفه خفض تكاليف تأسيس الأعمال، ومساعدة تلك المنشآت على التواصل مع الموردين وتجار الجملة، وتحسين مستوى نفاذها لأسواق التصدير. ويمكن أن تولي الحكومة اهتماما للمناطق الريفية في هذا الصدد نظرا لارتفاع معدلات الفقر بها مما يؤدي إلى الهجرة للمدن وما يترتب على ذلك من اضطرابات اجتماعية.

وفي هذا السياق تبرز أهمية تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي والذي يضم أعدادا كبيرة من المنشآت الصغيرة التي تعمل بصورة غير قانونية هروبا من التكاليف الباهظة للعمل بصورة رسمية. كما أن حجم القطاع غير الرسمي (٤٨٪ من إجمالي التشغيل طبقا لأحد التقديرات)[١١] يعكس صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال بشكل عام في ظل مناخ يشوبه الفساد والبيروقراطية. فضلا عن أن ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي قد أفضى إلى زيادة عدد المجموعات المهمشة رغم المطالب بضرورة وضع حد أدنى كاف للأجور وتوسعة نطاق مظلة الحماية الاجتماعية بحيث تشمل تلك المجموعات.[١٢] وإلى أن تصبح المشروعات غير الرسمية جزءا من الاقتصاد الرسمي لن يكون بمقدورها الاستفادة بشكل مباشر من إصلاحات سوق رأس المال والإجراءات الأخرى التي يتم اتخاذها لتيسير منافستها لكبار المنتجين. كما ينبغي أن تشمل أجندة الإصلاح تدابير محددة لخفض تكلفة التحول للقطاع الرسمي وزيادة الحوافز المشجعة على ذلك. ويجب أن تهدف تلك التدابير إلى زيادة الدعم الموجه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تتركز فيها غالبية العمالة غير الرسمية. كما أن توفير التمويل متناهي الصغر، والحوافز الضريبية، ومشاركة أعباء التأمين الاجتماعي، وقوانين العمل

[١٠] لمزيد من التفاصيل، انظر "توفير فرص العمل في مصر: الآفاق قصيرة ومتوسطة الأجل"، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، العدد رقم ٢٩، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

[١١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية لمسوح العمل، الربع الثالث، ٢٠١٠. تقدر البيانات القوة العاملة في مصر بنحو ٢٧,٩ مليون عامل، منهم ١٨,٧ مليون عامل في المنشآت الخاصة، بما في ذلك ١٢,٢ مليون عامل خارج المنشآت، و٢,٥ مليون متعطل. وحيث إن العاملين خارج المنشآت يمثلون عمالة غير رسمية، فإن نسبة عدم الرسمية الراجعة إلى هذه المجموعة تمثل ٤٨٪ من إجمالي التشغيل. غير أن اللارسمية تمثل على الأرجح نسبة أكبر من إجمالي التشغيل عند حساب نصيب العمالة غير الرسمية في المنشآت الرسمية والتي لا يتوافر بشأنها أي بيانات.

[١٢] لمزيد من التفاصيل، انظر "الحد الأدنى للأجور في مصر"، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، العدد رقم ٣٠، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الأكثر مرونة، وتوجيه مزيد من الحوافز للارتقاء بنوعية التشغيل الرسمي، كلها أمور من شأنها أن تعمل على الحد من التهميش الذي تعاني منه العمالة غير الرسمية وزيادة قدرات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على استيفاء متطلبات العمل في إطار القطاع الرسمي.

## التعليم والبطالة

تحتاج مشكلة البطالة إلى استراتيجية شاملة لإصلاح نظام التعليم ومعالجة الاختلالات الشديدة بين العرض والطلب في سوق العمل. فبينما تعد البطالة مشكلة مزمنة في مصر، إلا أن طبيعتها قد تغيرت خلال العقود القليلة الماضية التي شهدت نموا اقتصاديا. وليس مفاجئا ارتفاع البطالة بشكل كبير (٢٥٪ تقريبا) بين الشباب، حيث أدى ارتفاع معدلات المواليد وتراجع وفيات الأطفال في التسعينيات إلى تسارع معدل نمو القوة العاملة الآن. ولكن الأمر الذي يدعو إلى الدهشة هو أن خريجي الجامعات من الشباب يعانون من البطالة مثلهم في ذلك مثل غيرهم من الحاصلين على مستويات تعليمية أقل. وثمة عدة أسباب وراء ذلك. فخلال العقد الماضي توقفت الحكومة عن توفير وظائف مضمونة لخريجي الجامعات في المشروعات المملوكة للدولة. ولكن الأكثر أهمية هو عدم اتساق المهارات: فالجامعات لا تعمل على تخريج نوعية المهارات الفنية والإدارية اللازمة للقطاع الخاص المتنامي في مصر. والقضية الرئيسية ليست هي الاستثمار المنقوص، فثلث خريجي المدارس الثانوية تقريبا يلتحقون بالجامعة، ولكن تكمن المشكلة في عدم قدرة النظام على المواءمة بين الموارد البشرية وبين فرص استيعاب هذه الموارد في عجلة الإنتاج. لذلك تواجه الحكومة مهمة صعبة تتمثل في تطوير نظام التعليم الحالي الذي لا يواكب متطلبات العصر.

## ملاحظات ختامية

كان سوء الإدارة الاقتصادية في السنوات العديدة الماضية من أهم العوامل التي ساعدت على اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير. فرغم الانفتاح التدريجي للاقتصاد على قوى العولمة منذ التسعينيات من القرن الماضي محققا بذلك معدلات نمو مرتفعة نسبيا، إلا أن ثمار هذا النمو لم تستفد منها فئات المجتمع بصورة عادلة، مما أدى إلى هبوط ملايين المواطنين دون خط الفقر. ولذا فإن المهمة الرئيسية للحكومة الحالية هي استعادة الزخم الاقتصادي مع القيام في ذات الوقت باتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تهميش الفقراء: وهي مهمة ليست سهلة.

والخلاصة هي أن أجندة الإصلاح الاقتصادي في الفترة القادمة يجب أن تتضمن أولويات محددة من أهمها إصلاح المالية العامة، وزيادة استقلال السياسة النقدية، وتشجيع النشاط الخاص، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومعالجة التشوهات الهيكلية في سوق العمل، وإصلاح المؤسسات، وتحسين بيئة الأعمال وإصلاح نظام التعليم. وذلك بهدف تحقيق نمو شامل يخلق فرص العمل ويزيد من العدالة الاجتماعية. ومن شأن صياغة هذه الرؤية وتدعيمها باستراتيجية إصلاح محددة أن يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري بعد الثورة ووضع مصر على مسار تحقيق إمكاناتها في النمو.

**المركز المصري للدراسات الاقتصادية**
أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن – كورنيش النيل، رملة بولاق
القاهرة ١١٢٢١ – مصر
**تليفون: ٢٤٦١ ٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١ ٩٠٤٥ (٢٠٢)**
***E-mail: eces@eces.org.eg*** ***http://www.eces.org.eg***